

Distr.  
GENERAL

A/52/778  
S/1998/74  
27 January 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن  
السنة الثالثة والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة الثانية والخمسون  
البند ٦١ من جدول الأعمال  
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة  
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا  
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طي هذا رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة إليكم من صاحب  
السعادة السيد أيتوغ بلومر، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو جرى تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة  
في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسين إ. سليم  
السفير  
الممثل الدائم

## المرفق

### رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة الى الأمين العام من السيد أيتوغ بلومر

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أشير الى الرسالة المؤرخة ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ الموجهة إليكم من الممثل القبرصي اليوناني لدى الأمم المتحدة والتي تتضمن اتهامات فاحشة فيما يتعلق بالممتلكات الثقافية في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية (A/52/756-S/1997/1020).

أود بادئ ذي بدء أن أذكّر الجانب القبرصي اليوناني بأنه لا يوجد "احتلال" في قبرص غير احتلال الجانب القبرصي اليوناني لمقر الحكومة منذ أكثر من ٣٤ سنة، وأن أشدد على أن الاستغلال المستهتر للقب "حكومة قبرص" المغتصب كسلاح ضد الجانب القبرصي التركي ما فتئ يشكل العقبة الرئيسية دون تحقيق تسوية سلمية في قبرص.

والادعاءات التي لا أساس لها من الصحة بـ "النهب ... المنتظم" و "تدمير" الممتلكات الثقافية في قبرص الشمالية قد دحضها بشكل قاطع ليس فقط الجانب القبرصي التركي بل أيضا مصادر مستقلة بما في ذلك خبير مرموق تابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واللجنة المعنية بالموضوع التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

ويجدر التذكير بأن السيد جاك دالليار، خبير اليونسكو المحترم أنكر ادعاءات القبارصة اليونانيين بحدوث عمليات نهب منظمة للتراث الثقافي لقبرص. ومن ناحية أخرى، فإن السيد إيمينوس فان در ويرف، المقرر العام للجنة الفرعية المعنية بالثقافة والتعليم التابعة لمجلس أوروبا، الذي قدم الى الجزيرة رفقة وفد من الخبراء لدراسة الحالة فيما يتعلق بالممتلكات الثقافية في كل من جزئي الجزيرة، قد أورد ما يلي بشأن هذا الموضوع في الفقرة ٥-٣ من تقريره الذي صدر بوصفه وثيقة لمجلس أوروبا تحت الرمز 1 (41) AS/CULT/AA: "لم نر أية كنائس مدمّرة، رغم ذكر كنيسة سانت جورج في ليمينيا (في الشمال) من بين الكنائس المدمرة".

وعلى عكس ما هو مزعوم، فإن الجانب القبرصي اليوناني يحاول دائما القضاء على جميع آثار التراث التركي المسلم لقبرص، وخاصة في الفترة من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٧٤، عندما حاول "تطهير" الجزيرة من سكانها الأتراك عن طريق المذابح وعمليات الطرد وشتى أساليب العنف والقمع. وكما أشير الى ذلك في رسالة سابقة موجهة إليكم بشأن هذا الموضوع (A/52/366-S/1997/724)، مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، فقد دمرت خلال هذه الفترة المأساوية مساجد وأضرحة وغيرها من أماكن عبادة المسلمين في ١٠٣ من القرى في كافة أنحاء الجزيرة. وما زالت الإدارة القبرصية اليونانية تديم حتى اليوم سياسة تقوم على

التعصّب الديني وتظهر ازدراء مكشوفاً بالتراث الإسلامي في قبرص الجنوبية. ويبين الاستشهاد التالي المأخوذ من تقرير مجلس أوروبا المذكور أعلاه (الفقرة ٥-٣) مدى فداحة أعمال التدنيس والتدمير المتعمد للمباني المعمارية التركية العثمانية في جنوب قبرص:

"لاحظنا مع الأسف التدمير الكامل للمسجد الرئيسي في بافوس. وقد دكت منذ ذلك الحين المنطقة بأكملها لإتاحة توسيع الطريق الرابطة ومكان وقوف السيارات. وليس هناك ما يذكر بوجود المسجد. ويوجد أسفل الطريق مجمع حمام تركي تخفيه الأنقاض والنباتات وهو في انتظار الترميم. وقد تداعت مقبرة القبارصة الأتراك بالقرب من مسجد سانت صوفيا موتالس".

ومن الأمثلة الأخيرة على ما تظهره الإدارة القبرصية اليونانية من ازدراء تام بالتراث التركي الإسلامي في قبرص حالة مسجد أوميري التاريخي في جنوب قبرص، الذي يوجد حسب ما ورد في العدد الصادر في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ من المجلة الأسبوعية القبرصية اليونانية سيليدس في حالة إهمال تام؛ إذ تراكمت بأماكنه أكوام من الفضلات وتضررت أعمدته التاريخية من الرخام ونقلت من مكانها. ويجدر التذكير بأن هذا المسجد الموجود في القطاع القبرصي اليوناني من نيقوسيا، تعرض للحرق المتعمد في السنوات الأخيرة مما تسبب في تدمير هيكله التاريخي. ونقلت تلك المجلة ما يلي:

"وتبرز لنا، عند دخولنا إلى أماكن المسجد، أكوام النفايات التي تذكرنا بقوة بالإهمال التام وبموقف اللامبالاة بالتراث الثقافي. وها أنا جالس أمام المسجد ... يداعبني الأمل في أن أرى ولو لافتة تعطي معلومات عن هذا المعلم التاريخي، ولكن بدون جدوى".

وفيما يتعلق بادعاءات "التدنيس" الواردة في الرسالة المذكورة للممثل القبرصي التركي بصدد تحويل عدد من الكنائس إلى مساجد أو متاحف، يجدر التشديد على أن صون المباني التاريخية عن طريق الاستخدام ليس مسموحاً به فحسب بل مستصوباً أيضاً حسب الصكوك الدولية ذات الصلة. فعلى سبيل المثال ينص إعلان أمستردام، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ عن المؤتمر المعني بالتراث المعماري الأوروبي على ما يلي:

"لقد تبين أنه يمكن تحديد مهام جديدة للمباني التاريخية ذات صلة بمتطلبات الحياة المعاصرة". (الفقرة ٣، الصفحة ٧)

"ينبغي على السلطات المحلية أن تحدد مهام للمباني تحترم طابعها وتتناسب في نفس الوقت مع متطلبات الحياة المعاصرة وأن تؤمن بذلك بقاءها". (الفقرتان ٤ و ٥، الصفحة ٩)

"وتعني سياسة الصون أيضا إدماج التراث المعماري في الحياة الاجتماعية". (الفقرة ٥، الصفحة ١٠)

وقد أعرب عن نفس الأهداف أيضا في ميثاق البندقية الذي أعده في أيار/ مايو ١٩٦٤ المؤتمر الدولي للمهندسين المعماريين والفنيين المعني بالمعالم التاريخية.

وفي نفس الاتجاه المشار إليه أعلاه، ينص تقرير مجلس أوروبا السابق الذكر على ما يلي: (الفقرة ٣-٥):

"وفي عدة حالات، يجري استخدام الكنائس، إما كمساجد أو لأغراض أخرى ... ورغم أن هذه المسألة مثيرة للخلاف، فإننا نرى من الصعب انتقاد إعادة الاستخدام تلك. فكما يشير إلى ذلك القبارصة الأتراك، تحت السياسة العامة التي يتبعها مجلس أوروبا منذ فترة لا بأس بها على إعادة استخدام المباني الدينية الزائدة عن الحاجة".

وقد بذل الجانب القبرصي التركي وما زال يبذل كل ما تسمح به موارده المحدودة في الواقع، لصون الثروة الثقافية للجزيرة التي يتجلى قدر كبير منها في قبرص الشمالية. وما انفكت السلطات القبرصية التركية تدعو الهيئات الدولية المسؤولة عن تقديم المساعدة المالية والتقنية في هذا الميدان إلى مد يد المساعدة تلك إلى قبرص الشمالية من أجل دعم ما تبذله من جهود لصون التراث الثقافي. بيد أن الجانب القبرصي اليوناني لا يدخر أي جهد لمنع هذه المنظمات الدولية من تقديم أي مساعدة لقبرص الشمالية، وهذا دليل واضح على نفاق ورياء الإدارة القبرصية اليونانية التي ما انفكت تتذمر من ناحية عدم توجيه العناية الكافية، وتبذل كل ما في وسعها من ناحية أخرى لمنع قبرص الشمالية من الحصول على وسائل توفير تلك العناية.

ويتضح مما سبق أن تدمرات الجانب القبرصي اليوناني فيما يتعلق بالممتلكات الثقافية لا أساس لها ولا مبرر لها بالمرّة. وحيث أن الجانب القبرصي اليوناني هو الذي يعتدي أو يدمر أو يعامل بازدراء تام المعالم الثقافية والتاريخية، وأماكن العبادة وغير ذلك من المكونات الثقافية للتراث التركي المسلم بالجزيرة، فإن ادعاءات القبارصة الأتراك بشأن هذه المسألة هي على ما يبدو محاولة للتستر عن سياستهم الطويلة الأمد القائمة على التعصب الديني.

وأكون ممتنا لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ايتوغ بلومر

ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية

— — — — —